ISSN E.3006-1024, ISSN P.1817-5880 Vol. 42, Issue (Supplement 69), ,September- 2026

https:// tge.uobasrah.edu.iq

Journal the gulf economist

مجلة الاقتصادي الخليجي

Analysis of Sustainable Tourism Development Strategies in Iraq: Prospects and Challenges Towards Achieving Economic Development

تحليل استراتيجيات تطوير السياحة المستدامة في العراق: آفاق وتحديات نحو تحقيق التنمية الاقتصادية

المدرس المساعد : نور هازم محمد جودي
Asst. lec. Noor Hazim Mohammed judy

المدرس المساعد : رنا عبد الكريم عبد
Asst. lec. Rana Abdulkareem Abed

المدرس المساعد : رواحل علي طليع
Assistant Lecturer: Rawahil Ali Tulae

جامعة واسط / كلية الإدارة والاقتصاد
University of Wasit / College of Administration and Economics

E-mail: Raltameemi@uowasit.edu.iq
E-mail: rtalea@uowasit.edu.iq
E-mail: nmohammed607@uowasit.edu.iq
Orcid.org/0009-0002-2520-6526

Abstract. This research addresses the importance of tourism as a strategic industry that contributes to economic and social development, no longer limited to being merely a recreational activity. It focuses on the reality of the tourism sector in Iraq and the numerous challenges it has faced, such as weak planning and government policies, wars, economic sanctions, and deteriorating infrastructure. These factors have led to a decline in tourism activity despite Iraq possessing significant tourist, archaeological, and religious attractions.The research aims to analyze strategies for developing sustainable tourism in Iraq and demonstrate its role in supporting economic development, while also identifying the most important opportunities and obstacles hindering the sector's growth.The research employs a descriptive-analytical approach, examining the current state of tourism in Iraq, analyzing available tourism resources and the challenges facing the sector, and exploring future visions for sustainable tourism development.The research arrives at several conclusions, most notably that Iraq possesses diverse tourism assets that qualify it to be an attractive tourist destination. The most important recommendation is the development of a comprehensive national strategy for sustainable tourism development in Iraq.

Keywords:

Tourism in Iraq, for tourism development, sustainable development, tourism investment, economic diversification

المستخلص يتناول البحث أهمية السياحة بوصفها صناعة استراتيجية تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولم تعد تقتصر على كونها نشاطاً ترفيهياً فقط. ويركز البحث على واقع القطاع السياحي في العراق وما واجهه من تحديات متعددة، كضعف التخطيط والسياسات الحكومية، والحروب، والحصار الاقتصادي، وتدهور البنية التحتية، مما أدى إلى تراجع النشاط السياحي رغم امتلاك العراق مقومات سياحية وأثرية ودينية كبيرة. ويهدف البحث إلى تحليل استراتيجيات تطوير السياحة المستدامة في العراق، وبيان دورها في دعم التنمية الاقتصادية، مع الكشف عن أهم الفرص المتاحة والمعوقات التي تحد من تطور القطاع السياحي. واعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة واقع السياحة في العراق وتحليل الإمكانيات السياحية المتاحة والتحديات التي تواجه القطاع، فضلاً عن استعراض الرؤى المستقبلية للتنمية السياحية المستدامة.وتوصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات، أهمها امتلاك العراق مقومات سياحية متنوعة تؤهله ليكون من الدول الجاذبة للسياحة . أما أهم التوصيات فتمثلت في وضع استراتيجية وطنية شاملة لتنمية السياحة المستدامة في العراق

الكلمات المفتاحية

السياخة في العراق، التمية السياحية، التنمية المستدامة، الاستثمار السياحي، التنويع الاقتصادي.

المقدمة

يُعد النشاط السياحي محركاً أساسياً لدعم الاقتصادات الوطنية وتوسيع مصادر الدخل. وضمن هذا المنظور، تبرز السياحة المستدامة كخيار استراتيجي شامل يوازن بين تحقيق النمو الاقتصادي، وحماية النظم البيئية، وصيانة الموروث الثقافي، بما يكفل بقاء هذه الموارد وتدفق منافعها للأجيال الحاضرة والمتعاقبة.

ويبرز العراق كوجهة غنية بالمقومات السياحية المتنوعة، حيث يزخر بإرث حضاري وطبيعي استثنائي يتضمن حواضر تاريخية مصنفة عالمياً مثل بابل، ونينوى، وسامراء، إلى جانب المزارات والمقامات الدينية التي تشكل نقطة جذب لملايين الزائرين كل عام. وعلى الرغم من هذا الزخم التراثي والثقافي، تقف أمام النهوض بالتنمية السياحية في العراق حزمة من التحديات المعقدة؛ أبرزها التداعيات الأمنية والتقلبات الاقتصادية، فضلاً عن تهالك البُنى التحتية، والمخاطر البيئية التي تتطلب تدخلاً جاداً لضمان الحفاظ على الهوية الثقافية للبلاد.

إن تبني نهج السياحة المستدامة وتطوير المعالم الأثرية والدينية يمثلان دعامة رئيسية للنهوض بالاقتصاد العراقي. إذ أن توجيه الاستثمارات نحو تأهيل البنية التحتية سيُحدث طفرة تنموية تتجاوز مجرد زيادة الإيرادات واستقطاب الزوار، لتشمل إنعاش قطاعات الضيافة والخدمات، ودعم الصناعات والحرف التقليدية، وتوفير فرص عمل مستدامة للمجتمعات المحلية. وبناءً على ما تقدم، يسعى هذا البحث إلى إبراز الدور الجوهري الذي تؤديه السياحة المستدامة كرافعة أساسية لدعم وتطوير الاقتصاد الوطني في العراق.

أهمية الدراسة

تبرز قيمة هذا البحث من خلال الدور الاستراتيجي الذي يؤديه النشاط السياحي كرافد أساسي لتحقيق قفزة نوعية في الاقتصاد العراقي، حيث يسهم تطبيق خطط التنمية السياحية في خلق عوائد مستدامة (اقتصادياً، واجتماعياً، وبيئياً) على المدى البعيد. وتكمن الأهمية الفعلية للبحث في سعيه لتسليط الضوء أمام الإدارة العليا لهيئة السياحة على حتمية الشروع في التنمية السياحية لتعزيز الدخل القومي، إلى جانب تأسيس قاعدة معرفية نظرية تؤطر مفهوم التنمية السياحية وتحدد ركائزها وأهدافها وخصائصها، استناداً إلى ما توصلت إليه أحدث الأبحاث والدراسات الأكاديمية ذات الصلة.

هدف الدراسة

تتمثل أهداف الدراسة في صياغة تصور مستقبلي لخطة تنمية سياحية مستدامة في العراق، معتمدةً في ذلك على تعزيز الشراكات والتخطيط الموحد مع الدول الأخرى، فضلاً عن دفع القطاعين الحكومي والخاص للعمل سوياً من أجل النهوض بالبيئة السياحية

مشكلة الدراسة

تسهم استراتيجيات تطوير السياحة المستدامة في العراق بصورة فاعلة في تعزيز البعد الاقتصـادي وتحقيق التنمية الاقتصـادية، من خلال تنمية الموارد السـياحية ورفع كفاءة أداء هيئة السياحة وزيادة الاستثمارات والإيرادات السياحية".

ويمكن تفريعها إلى فرضيات فرعية أكثر دقة، مثل:

1. "توجد علاقة ذات دلالة بين تبني مبادئ السـياحة المسـتدامة وبين نمو الإيرادات السياحية في العراق ".
2. "يسـهم تطوير البنية التحتية والخدمات السـياحية في تعزيز الدور الاقتصـادي للقطاع السياحي العراقي ".
3. "تؤثر سياسات وخطط هيئة السياحة في العراق إيجابياً في جذب الاستثمارات وتوفير فرص العمل ".
4. "يمثل البعد الاقتصـادي عنصـراً أسـاسـياً في توجهات وأداء هيئة السـياحة العراقية نحو تحقيق التنمية المستدامة".

فرضية الدراسة

"توجد علاقة إيجابية ذات دلالة بين تطوير السياحة المستدامة وتحقيق النمو الاقتصادي في العراق، إلا أن ضعف الاستراتيجية الوطنية لقطاع السياحة وغياب قواعد البيانات والمعلومات السياحية يحدّان من فاعلية القطاع السياحي في دعم التنمية الاقتصادية".

منهجية الدراسة

اعتمدتُ الدراسةُ منهجُ التحليلُ الوصفيُ وتحليلُ البياناتُ لتشخيصُ مساهمه القطاع السياحي في تطوير التنميه الاقتصاديه في العراق

حدود الدراسة

لقد حددت الدراسة الاطار المكاني والزمني للدراسة ،حيث تم حصر الدراسة في جمهورية العراق خلال المدة الزمنية من (2010-2024) لتوفر البيانات في تلك المدة ؛ وذلك لتوضيح دور القطاع السياحي في تحقيق التنمية الاقتصادية .

المبحث الاول
الاطار النظري للبحث
المفاهيم الاساسية عن السياحة
اولا : مفهوم التنمية السياحية

أوردت منظمة السياحة العالمية توصيفاً لمفهوم السياحة يتمثل في :مجمل الفعاليات التي ينفذ ها الأفراد حين يسافرون ويتواجدون في مناطق خارج بيئتهم السكنية المألوفة، بقصد الترفيه وقضاء وقت الفراغ، شريطة ألا تتعدى مدة مكوثهم فيها فترة اثني عشر شهراً متواصلاً.

في حين قدم "ماكنتوش (McIntosh) "وصفاً للسياحة باعتبارها :حصيلة الروابط والظواهر التي تفرزها حالات التفاعل المتبادل بين الزائرين من جهة، وقطاع الأعمال والجهات الرسمية والمجتمعات المحلية في الوجهة المقصودة من جهة أخرى .ويتميز هذا التوصيف بشموليته العالية، نظراً لاستيعابه الركائز الأربع المحورية التي يعتمد عليها النشاط السياحي، والمتمثلة في (السياح والمؤسسات السياحية والحكومات والمجتمعات التي يزورها السياح)(Ibrahim, 2003:110) .

أما التنمية السياحية فقد عرفها د. عبد الرحمن سليم بانها عملية التكامل الطبيعي والوظيفي بين عدد من العناصر الطبيعية الموجودة في المنطقة والمرافق العامة التي يتحكم وجودها كأساس لإقامة الاستثمارات السياحية ومقابلة احتياجات السياح (Abdul (Rahman, 1984:10

أوردت "شير" مفهوماً للتنمية السياحية يرتكز على سعي الدول التي تحظى بمقومات سياحية نحو تحفيز وتوجيه متغيراتها السياحية لتسجيل معدلات نمو تتجاوز مستويات النمو الاعتيادية، وذلك بغية الوصول إلى الغايات المنشودة للتنمية الوطنية الشاملة (Elham, 2014:126) في عام 1993، قدمت منظمة البيئة والمنتزهات القومية في الاتحاد الأوروبي توصيفاً للسياحة المستدامة باعتبارها ممارسة تهدف إلى حماية الموارد البيئية، وتطوير المشهد العمراني، وخلق حالة من الانسجام الاقتصادي والاجتماعي (Mustafa, 2017:134).

ثاني : أهم أنواع السياحة في العراق:

1.السياحة الدينية :يُعد العراق من الوجهات الرائدة عالمياً في مجال السياحة الدينية، حيث يزخر بالعديد من المراقد والمقامات المقدسة التي تشكل نقطة جذب استثنائية للوافدين من مختلف أقطار العالم. وفي هذا الإطار، تدرك الجهات الحكومية، وفي

مقدمتها وزارة الثقافة والسياحة والآثار، الأهمية الاستراتيجية لهذا القطاع، لكون البلاد موطناً لأبرز المعالم الروحية في العالم الإسلامي، ومن أهمها:

- **مدينة كربلاء المقدسة :**تحتضن مرقدي الإمام الحسين وأخيه العباس (عليهما السلام)، وتُعد مقصداً حيوياً يستقطب ملايين الوافدين سنوياً، لا سيما خلال مواسم الزيارات المليونية كإحياء ذكرى عاشوراء وزيارة الأربعينية.
- **النجف الأشرف :**تضم مرقد الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام)، وتبرز كواحدة من أقدس الحواضر الدينية، فضلاً عن مكانتها العريقة كمركز إشعاع علمي وفكري رائد.
- **مدينة سامراء :**تحوي مرقدي الإمامين علي الهادي والحسن العسكري (عليهما السلام)، وتمثل محطة روحية ذات قدسية ومكانة رفيعة لدى المسلمين.
- **مدينة الكاظمية :**تقع في العاصمة بغداد وتضم مرقدي الإمامين موسى الكاظم ومحمد الجواد (عليهما السلام)، وتشهد توافداً مستمراً وحشوداً مليونية من الزائرين.
- **مقام النبي يونس (عليه السلام) :**يقع في مدينة الموصل، ويمثل معلماً ذا أبعاد تاريخية وروحية عميقة، على الرغم من الأضرار التي لحقت به إثر النزاعات التي شهدتها المنطقة في السنوات الأخيرة.
- **جامع الإمام الأعظم :**يقع في العاصمة بغداد، ويُعد صرحاً دينياً بالغ الأهمية، حيث يضم ضريح الإمام أبي حنيفة النعمان، ويحظى بمكانة بارزة ومهمة لدى المسلمين

1. **السياحة الطبيعية:**

- مناطق الأهوار في جنوب العراق: تُعد من أبرز المعالم البيئية على مستوى البلاد، وقد حظيت باعتراف دولي تمثل في إدراجها ضمن لائحة التراث العالمي التابعة لمنظمة "اليونسكو". وتتميز هذه المسطحات المائية بكونها حاضنة بيئية فريدة وملاذاً آمناً لتنوع بيولوجي غني يضم أصنافاً نادرة من الطيور والفصائل الحيوانية.
- المرتفعات الجبلية في شمالي العراق (إقليم كردستان): تنفرد بطبيعتها الساحرة وتضاريسها الجذابة، مما يمنحها ميزة تنافسية كبيئة نموذجية لممارسة أنشطة السياحة البيئية، مثل الاستكشاف، ورياضة المشي، والنزهات المفتوحة
- شلالات "أحمد آوى" في محافظة السليمانية: تُشكل مقصداً سياحياً متميزاً ونقطة جذب رئيسية لعشاق البيئة الطبيعية والباحثين عن الاستجمام وسط المناظر المائية الخلابة(Safwan, 2021:7)..

2. **السياحة الثقافية:**

- **الحاضرة البابلية الأثرية :**تستقر أطلالها على ضفاف نهر الفرات، وتُعد من ألمع حواضر العالم القديم. تحتفظ المدينة ببقايا الإمبراطورية البابلية التي بلغت ذروة مجدها إبان عهد الملك نبوخذ نصر، وارتبط اسمها بـ "حدائق بابل المعلقة" التي صُنفت كإحدى عجائب الدنيا السبع القديمة.
- **المدن السومرية العريقة (مثل أور والوركاء) :**تُمثل هذه الحواضر البواكير الأولى للمراكز الحضارية في السجل الإنساني وموطناً لأقدم الإمبراطوريات. وتبرز فيها معالم معمارية خالدة، من أهمها "زقورة أور" التي تُعد من أشهر الصروح الدينية في التاريخ القديم.
- **مدينة نينوى التاريخية :**شكلت العاصمة الاستراتيجية للإمبراطورية الآشورية، وتُصنف ضمن أهم المراكز الأثرية العراقية، حيث تضم شواخص معمارية مهيبة مثل "بوابة نركال" والأسوار التاريخية القديمة التي كانت تحيط بالمدينة.
- **المتحف الوطني العراقي ببغداد :**يمثل خزانة كبرى للنفائس والمخطوطات النادرة التي توثق تعاقب الحقب التاريخية على وادي الرافدين، إذ يحتضن مجاميع غنية من اللقى الأثرية العائدة للحضارات السومرية، والأكدية، والبابلية، والآشورية.
- **قلعة أربيل الأثرية :**تُعد من أقدم المستوطنات البشرية التي استمر فيها النبض بالحياة دون انقطاع على مستوى العالم، إذ تمتد جذورها التاريخية لأكثر من ستة آلاف سنة، لتقف كرمز شاخص يجسد الإرث الحضاري العراقي والكردي.
- **مملكة الحضر :**تتواجد في محافظة نينوى، وتمثل حاضرة أثرية ازدهرت في الفترة الهلنستية والبارثية. عُرفت بمنظومتها الدفاعية المتمثلة بأسوارها المنيعة ومعابدها الشاهقة، مما يجعلها أنموذجاً معمارياً فريداً في العالم القديم.
- **الحواضر المندائية النهرية :**تتمثل في مدن مثل ميسان، التي استوطنها أبناء طائفة الصابئة المندائيين منذ عصور بعيدة على امتداد ضفاف الأنهار، وتُعد هذه المناطق بيئة زاخرة بالموروثات الثقافية والطقوس الدينية العريقة .(Abdul-Kadhim, 2021:141)

ثانيا : التحديات التي تواجه السياحة في العراق:

على الرغم من المقومات الهائلة التي يزخر بها العراق، إلا أن مسيرة النهوض بالقطاع السياحي تصطدم بجملة من العقبات والتحديات الجوهرية، ومن أبرزها:

- **الاضطرابات الأمنية والسياسية :**شكلت التراكمات السلبية الناتجة عن الحروب المتعاقبة والتقلبات الأمنية التي شهدتها البلاد في السنوات الماضية

عائقاً رئيساً حال دون تفعيل حركة الجذب السياحي، مما أثر بشكل مباشر على ثقة السياح الوافدين وحجم إقبالهم.

- **قصور البنى التحتية والخدمية :**تعاني أغلب الوجهات السياحية من ضعف واضح في مستوى الخدمات والمرافق الأساسية. وتتجسد هذه المشكلة في غياب منظومات النقل البري والجوي الحديثة التي تتوافر في الدول المتقدمة سياحياً، إلى جانب محدودية شبكات السكك الحديدية، والنقص الحاد في أعداد المطارات ووسائل النقل المتطورة التي تسهل وصول الزائرين.
- **الإهمال والتدهور البيئي والتراثي :**تفتقر نسبة كبيرة من الشواخص والمواقع الأثرية إلى خطط الصيانة والترميم المستدامة. ويترافق هذا الإهمال مع كوارث بيئية جسيمة ضربت مقومات السياحة الطبيعية في الصميم، وشملت عمليات تجفيف الأهوار والمسطحات المائية، والقضاء على ملايين الأشجار من بساتين النخيل، فضلاً عن التداعيات الكارثية المترتبة على حرق الآبار النفطية في المحافظات الجنوبية، والآثار المدمرة الناجمة عن استخدام الأسلحة الكيميائية في فترات سابقة. (Al-Azzawi, 2011)

ثالثا :أهداف التنمية السياحية :

أ- توليد الفرص الاستثمارية ودعم التنوع الاقتصادي :يفتح النهوض بالبيئة السياحية الباب واسعاً أمام الدول لخلق قنوات استثمارية مبتكرة تسهم في تعدد مصادر الاقتصاد الوطني. إن توجيه الاستثمارات نحو هذا الميدان لا يرفع من مؤشر الجذب الاستثماري للبلاد فحسب، بل يلعب دوراً حاسماً في تحقيق نهضة اقتصادية شاملة. وتبرز أهمية هذه الاستثمارات الاستراتيجية في قدرتها على توفير فرص عمل تتلاءم مع احتياجات السكان، إلى جانب دورها الجوهري في تطوير البنية التحتية والخدمية، مما ينعكس في المحصلة على تحقيق تنمية مجتمعية واقتصادية متوازنة ومستدامة. (Boujna, 2021:51)

ب-تستطيع الحكومات تعظيم مواردها المالية عبر فرض رسوم وضرائب تنظيمية على مختلف المرافق والأنشطة السياحية، كقطاعات الضيافة، والمطاعم، والمزارات. ويُعد هذا التوجه رافداً مالياً مستداماً يتنامى طردياً مع انتعاش الحركة السياحية وتزايد أعداد الوافدين. وعلاوة على ذلك، تُتيح هذه العوائد الضريبية للدولة تمويل مشاريع البنية التحتية الحيوية، والارتقاء بمستوى الخدمات العامة كالصحة والتعليم، مما يسهم في خلق بيئة جاذبة للاستثمارات والسياح في آنٍ واحد. وفي المحصلة، تولّد هذه الآلية دورة اقتصادية إيجابية؛ حيث يؤدي توظيف الإيرادات في تطوير الخدمات إلى استقطاب شرائح أوسع من الزوار.

ج - الارتقاء بالبنية التحتية وتطوير الخدمات المجتمعية :يُعد تأهيل البُنى التحتية وتطوير المرافق الخدمية في الوجهات السياحية خطوة استراتيجية ذات منفعة

مزدوجة. فمن جهة أولى، تنعكس الاستثمارات الموجهة لتحديث القطاعات الخدمية والترفيهية (كالفنادق والمطاعم) بشكل إيجابي ومباشر على جودة الحياة والمستوى المعيشي للسكان المحليين. ومن جهة ثانية، تضمن هذه التحسينات تقديم تجربة سياحية متكاملة ومريحة للوافدين، مما يرفع من القدرة التنافسية للمنطقة ويزيد من معدلات الجذب السياحي. وفي المحصلة، تخلق هذه الدورة التنموية انتعاشاً في الاقتصاد المحلي عبر تعظيم الإيرادات واستحداث فرص وظيفية جديدة تخدم المجتمع المضيف (Butla'a, 2021:376).

د - تنمية الوعي البيئي وصون المقدرات الطبيعية والثقافية :يرتكز هذا الجانب على تكثيف الجهود الرامية لحماية النظم البيئية والموروث الثقافي للمجتمعات المحلية. وتعمل السياحة المستدامة كآلية فعالة لترسيخ الممارسات الصديقة للبيئة ضمن المظلة الشاملة للتنمية المستدامة؛ حيث يتطلب ذلك صياغة استراتيجيات بيئية محكمة تهدف إلى إدارة الموارد السياحية بعقلانية. ويضمن هذا النهج الاستراتيجي صيانة الأصول الطبيعية والمعالم الثقافية، ويكفل استمرارية تدفق منافعها لتلبية متطلبات الأجيال الحاضرة دون المساس بحقوق ومقدرات الأجيال المتعاقبة (Yasin, 42-2023:43).

رابعاً: أهمية السياحة في الاقتصاد العراقي:

تكتسب السياحة أهميتها البالغة باعتبارها من أسرع القطاعات نمواً في العالم وأداة محورية لإنجاز خطط التنمية المستدامة. فهي تعد رافداً أساسياً لتعظيم الدخل الوطني، وقطاعاً قادراً على استيعاب العمالة مما يسهم في التخفيف من أزمة البطالة ودفع عجلة القطاعات الموازية. وتترك السياحة بصمة واضحة على الهياكل الاقتصادية والمجتمعية والبيئية من خلال نوعين من العوائد؛ عوائد مباشرة تظهر في رفد الناتج المحلي، وتحسين ميزان المدفوعات، وخلق فرص العمل، وإعادة توزيع الثروات بين المناطق بشكل عادل. وعوائد غير مباشرة تتمثل في تشجيع الاستثمار والإنتاج في أنشطة أخرى، وتحديث البنى التحتية والخدمية، والنهوض بالواقع العمراني والحضاري. يُضاف إلى ذلك دورها في إحياء التراث والآثار، وتطوير البيئة الاجتماعية والإعلامية، وانعكاساتها الملموسة على تعزيز إيرادات الخزينة العامة، والتأثير في الأسعار، وتخفيف حدة التبعية الاقتصادية (Al-Dabbagh, 2014: 24-25).

أضحت السياحة مؤخراً مقوماً جوهرياً في الهياكل الاقتصادية العالمية، لدورها في تحقيق التنوع الاقتصادي ومواجهة التحديات. ويمتلك العراق، بفضل إمكانياته التاريخية والجغرافية، فرصة سانحة لتحويل السياحة إلى مورد تنموي رئيسي يحاكي النماذج العالمية المتقدمة. وهذا يتطلب إدراكاً عميقاً لوزن السياحة اقتصادياً في الحاضر والمستقبل، ورسم سياسات طموحة للنهوض بها، ويتضح ذلك من خلال:

1.تعزيز رصيد ميزان المدفوعات :تبرز فاعلية السياحة كنشاط تصديري استراتيجي يسهم بقوة في تحسين ميزان المدفوعات ودعم التجارة العالمية. ويتحقق ذلك عبر استقطاب رؤوس الأموال الخارجية لتمويل البنى السياحية، والاستغلال الأمثل للمقومات الطبيعية، فضلاً عن خلق دورة مالية نشطة نتيجة ترابط السياحة مع القطاعات الساندة .إلى جانب ذلك، فإن العوائد المتحققة من النقد الأجنبي، والتي يفرزها حجم الطلب السياحي (المحلي والدولي)، تعمل على رفع معدلات الناتج القومي بطرق مباشرة وغير مباشرة. وتصب هذه العوائد في النهاية في صالح المجتمع العراقي، حيث تساهم في تحسين جودة الحياة وتنشيط الحراك الاقتصادي في البلاد(Rashid, 2010:3).

1.بلورة الفرص الاستثمارية وتوجيه رؤوس الأموال :يُشكل القطاع السياحي العراقي بيئة خصبة للاستثمارات، حيث يمكن للحكومة تعظيم الاستفادة من مواردها عبر توجيه الرساميل الوطنية والأجنبية نحو بؤر الجذب السياحي. وتكتسب هذه المواقع (الدينية، والتاريخية، والطبيعية، والمتاحف) أهمية بالغة، لكونها الدافع الأساس الذي يوجه بوصلة السائح نحو الوجهة المقصودة، وتلعب دوراً حاسماً في تحقيق التوازن بين جانبي العرض والطلب. وفي غياب هذه المقومات، يصعب النهوض بصناعة سياحية متطورة .كما يُعوّل بشكل كبير على القطاع الخاص المحلي في قيادة هذا التحول؛ نظراً لفعاليته في خلق ميزة تنافسية للمنشآت السياحية، وتطوير أساليب جاذبة ومبتكرة للاستقطاب، إلى جانب رفد القطاع بأحدث النظم التكنولوجية والخدمية(Quality, 2015:7).

1.إرساء التوازن الاقتصادي المكاني :تلعب التنمية السياحية دوراً محورياً في تقليص الفجوات التنموية بين المحافظات العراقية. فمن خلال توجيه الاستثمارات لإنشاء مشاريع سياحية في مختلف المدن -لا سيما تلك التي تحتضن شواخص دينية وأثرية من شمال البلاد إلى جنوبها- يتم إنعاش المناطق الأقل نمواً. ويؤدي ذلك إلى الاستثمار الأمثل لمواردها المحلية، واستحداث فرص وظيفية تسهم في الارتقاء بالمستوى المعيشي للسكان، مما يخلق حالة من التوازن التنموي المستدام.

2.النهوض بقطاع السياحة الدينية :تُمثل السياحة الروحية والدينية الرافد الاقتصادي الثاني للعراق بعد القطاع النفطي؛ إذ تزخر البلاد بما يقارب 60 مَعلماً دينياً تتنوع بين مراقد ومقامات ومساجد كبرى. ومع تصاعد أعداد الوافدين وتجاوز الأطر المحدودة للزيارات في الفترات السابقة، بات تطوير البنى التحتية حاجة ملحة لاستيعاب هذا التوسع. وتنعكس عوائد هذا القطاع إيجاباً على الموازنة العامة، وتدعم مداخيل شريحة واسعة من المواطنين. فضلاً عن ذلك، يشكل تدفق النقد الأجنبي من الزوار عاملاً داعماً لاستقرار العملة الوطنية وتحسين أسعار الصرف. كما تتشابك السياحة الدينية

مع الحركة التجارية، لتخلق طلباً متزايداً على السلع والخدمات، مما يخفف من وطأة البطالة ويُسهم في تنويع مصادر الثروة القومية.

3.مكافحة البطالة وتوليد فرص العمل :أضحت الصناعة السياحية دعامة اقتصادية لا غنى عنها في الدول الحديثة لامتصاص الأيدي العاملة. وفي الحالة العراقية، يُعد التوسع في إقامة المشاريع السياحية خطوة استراتيجية للحد من معدلات البطالة وتحسين مستويات الرفاه الاجتماعي. ويتجلى الأثر المباشر لنمو أعداد السياح في تنشيط الدورة الاقتصادية؛ حيث يؤدي ضخ الأموال من الخارج إلى ارتفاع ملحوظ في حجم الطلب الاستهلاكي. هذا الانتعاش لا يقتصر على القطاع السياحي فحسب، بل يمتد ليحفز كافة القطاعات الساندة والمرتبطة به، مما يفتح آفاقاً وظيفية واسعة أمام القوى العاملة، ويدفع بعجلة التنمية المجتمعية والاقتصادية نحو الأمام. (Brehi, 2014:23)

خامساً: المغريات السياحية اهميتها وانواعها

يشير مصطلح المغريات السياحية الى مجموعة من العناصر الداخلة في منظومة الجذب السياحي التي تجذب السياح وتحثهم للأقبال على المنتوج السياحي بمفهومه الواسع طبيعية كانت او تاريخية او اجتماعية او اصطناعية او غيرها ويمكن اجمال المغريات كالاتي(Daniel, 2006:14):

- **مقومات الجذب الطبيعية :**وتضم كافة المظاهر البيئية والجغرافية الخلابة، مثل التضاريس المتباينة (المرتفعات الجبلية، الوديان، والكهوف)، والبيئات المتنوعة كالغابات والأحراش والصحاري. كما تشمل الموارد المائية كالأنهار والمسطحات الجليدية، فضلاً عن التنوع الإحيائي كالطيور، والظواهر الفلكية الاستثنائية التي تثير اهتمام الزوار كالخسوف والكسوف.
- **مقومات الجذب التاريخية والأثرية :**وتتمثل في الشواخص والموروثات المادية للحضارات السابقة، وتشمل أطلال الحواضر القديمة، والنقوش والمخطوطات، والقبور الأثرية. ويضاف إليها الصروح المعمارية والروحية كالمعابد، والمقامات، والمساجد، والكنائس العتيقة، إلى جانب المتاحف التي توثق وتحفظ هذا الإرث البشري.
- **مقومات الجذب الثقافية والمعرفية :**وتستوعب مجمل النتاجات والأنشطة الإنسانية في الميادين الفنية، والأدبية، والعلمية، والرياضية، بالإضافة إلى التراث الديني والشعبي. وتبرز هذه المقومات من خلال الفعاليات الفكرية كالندوات والمؤتمرات، والبيئات الأكاديمية كالمعاهد والجامعات والمراكز البحثية التي تعكس الهوية الثقافية للمجتمع.
- **مقومات الجذب الاصطناعية والخدمية :**وترتبط بالبنى الفوقية والمرافق التي شُيدت خصيصاً لاستقبال السائحين وتلبية متطلبات راحتهم. وتتوزع بين

قطاع الإيواء والضيافة (الفنادق، الفلل، والوحدات السكنية السياحية)، والمنشآت الترفيهية والتثقيفية كالمسارح، والمسابح، والأندية، والمكتبات العامة، وهي مدعومة بالخدمات اللوجستية والأساسية كالرعاية الصحية وشبكات الإنترنت والاتصالات.

سادسا: واقع السياحة في العراق

1.الأهمية الاقتصادية والخدمية لقطاع السياحة :تُمثل السياحة ظاهرة حيوية تمارسها المجتمعات الإنسانية باختلاف مستوياتها التنموية وأنظمتها، تلبيةً لاحتياجات متنوعة. وقد ارتقت آليات هذه الصناعة لتغدو اليوم رافداً أساسياً في قطاع الخدمات للعديد من الاقتصادات الوطنية. وتبرز قوة هذا القطاع في تعدد تأثيراته التنموية؛ إذ يُعد محركاً رئيسياً لتوليد الدخل، وتحفيز الاستثمارات، وخلق فرص العمل. وفي سياق التجارة الدولية، يُشكل "الدخل السياحي" عنصراً حاسماً ضمن الصادرات الخدمية، حيث يسهم في تعزيز الرصيد الدائن لموازين المدفوعات في الدول الجاذبة للسياح، بل إن الصادرات السياحية قد تتفوق في قيمتها على الصادرات السلعية التقليدية، لتصبح بذلك مورداً استراتيجياً للعملة الصعبة وداعماً للناتج المحلي الإجمالي.

2.التنمية المستدامة والوعي البيئي في السياحة :تجاوز السفر والسياحة مفهوم الترفيه البسيط ليتبلور كصناعة مستقلة وسريعة النمو، تلعب دوراً محورياً في تحقيق التنمية المستدامة وتنويع مصادر الخزينة العامة عبر العوائد الضريبية والرسوم. ونظراً لارتباط السياحة الوثيق بالبيئة المحيطة، أضحى تطبيق معايير "السياحة المستدامة" ضرورة ملحة لصون الموارد الطبيعية والبشرية، وتطوير المشهد الحضري للمدن المضيفة. ولتحقيق ذلك، تعتمد الدول سياسات تخطيطية وتحفيزية لتشجيع الشراكات الاستراتيجية مع القطاع الخاص لتعظيم الاستثمار في هذا الميدان.

3.المؤشرات والإحصاءات السياحية العالمية (قبل جائحة كورونا) :أكد تقرير منظمة السياحة العالمية المرتبط بالمنتدى العالمي السادس للسياحة (May 2019) الذي عُقد تحت شعار الاهتمام برأس المال البشري والابتكار، على دور السياحة في رعاية المواهب ودعم النمو المستدام. وإحصائياً، سجل عام 2018 حركة سياحية عالمية بلغت نحو 1.5 مليار سائح، محققة إيرادات قاربت 1.8 تريليون دولار. وتصدرت المشهد العالمي كل من فرنسا والولايات المتحدة باستحواذهما على 8% من إجمالي السياح لكل منهما، تلتهما إيطاليا (7%)، وبريطانيا (3%)، وألمانيا.(2%)

- **فرنسا (المركز الأول عالمياً) :**استقطبت 82.7 مليون سائح، بعوائد بلغت 71.011 مليار دولار.

- **الولايات المتحدة (المركز الثاني عالمياً) :**استقبلت 76.4 مليون سائح، مسجلة إيرادات ضخمة بلغت 233.4 مليار دولار.

4.واقع السياحة عربياً وفي العراق :إقليمياً، تصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة المشهد العربي (و33 عالمياً) باستقطابها 14.8 مليون سائح وعوائد بلغت حوالي 38.4 مليار دولار، مستفيدة من تنوع أنشطتها السياحية. في المقابل، تراجع العراق ليحتل المرتبة 13 من أصل 17 دولة عربية شملتها الإحصاءات .ورغم امتلاك العراق لترسانة سياحية هائلة تتنوع بين المزارات الدينية، والشواخص التاريخية، والمقومات الطبيعية، إلا أن هذا القطاع يرزح تحت وطأة التهميش. ويعود ذلك أساساً إلى تركيز السياسات الحكومية على الاقتصاد الريعي المعتمد كلياً على تصدير النفط الخام، مما أدى إلى إهمال قطاعات واعدة كالسياحة والصناعة والزراعة، في ظل غياب الرؤى الاستراتيجية لتنويع مصادر الثروة القومية.

5.التحديات المؤسسية والإحصائية للسياحة في العراق :يتجلى التهميش الموجه للقطاع السياحي العراقي في مسارين رئيسيين:

- **القصور الإحصائي والمحاسبي :**يفتقر القطاع للتخصيصات المالية الكافية، كما لا يزال الجهاز المركزي للإحصاء في وزارة التخطيط يدمج النشاط السياحي ضمن قطاعات تجارة الجملة والمفرد والفنادق. هذا الدمج، الذي يتعارض مع توصيات منظمة السياحة العالمية لسنة 2009 المطالبة بفصل القطاع، يعرقل التقييم الدقيق للقيمة المضافة لـ "الدخل السياحي (Tourism Income)" ومعرفة وزنه الحقيقي في الدخل القومي.
- **التقلبات التشريعية والمؤسسية :**تأثر الهيكل الإداري للسياحة في العراق بالحروب والأزمات المتعاقبة، رغم صدور عدة تشريعات منظمة، بدأت بالقانون رقم (45) لسنة 1940، مروراً بقانون مصلحة المصايف والسياحة رقم (73) لسنة 1956. وفي السبعينيات، أُسست "المؤسسة العامة للسياحة" (1977)، تلاها إقرار القانون رقم (353) لسنة 1980 الذي وفر تسهيلات ائتمانية وحوافز للمستثمرين. إلا أن هذه المؤسسة أُلغيت لاحقاً لِتحل محلها "هيئة السياحة" بموجب القانون رقم (14) لسنة 1996 (Al-Khayyat, 2021)

وقد انعكست حالة الاستقرار الأمني، لا سيما بعد القضاء على المجاميع الإرهابية، بشكل إيجابي على تصحيح الصورة النمطية للبلاد، مما أدى إلى تنامي المؤشرات الإيجابية لتدفق السياح الأجانب وتفعيل الدور السياحي للعراق.

وفي سياق التصنيف الأكاديمي للأنشطة السياحية، تتفرع السياحة إلى عدة أنماط رئيسية، من أبرزها:

- **السياحة الترفيهية والتثقيفية :**وتندرج تحتها الأنشطة التي تهدف إلى الترويح عن النفس، واستكشاف المعالم البيئية والموروثات الثقافية.
- **السياحة العلمية والمهنية (سياحة الأعمال) :**وتُعنى بحركة الأفراد لأغراض وظيفية أو أكاديمية، وتتضمن المشاركة في المؤتمرات، والندوات السياسية، والملتقيات التقنية والعلمية.
- **السياحة العلاجية والاستشفائية (الصحية) :**وترتبط بالسفر بغرض تلقي العلاج أو النقاهة، مثل الاستفادة من الخصائص العلاجية للمياه المعدنية، أو البحث عن بيئات مناخية ملائمة للصحة.
- **السياحة الروحية والدينية :**تُعد من أهم الروافد السياحية وأكثرها تأثيراً، وتتمحور حول زيارة دور العبادة والمراقد المقدسة لأداء الشعائر والطقوس، كرحلات الحج والعمرة للمسلمين، أو زيارة المواقع المقدسة الخاصة بالديانة المسيحية.

سابعا: متطلبات و معوقات التنمية السياحة في العراق

اولا : متطلبات التمية السياحة في العراق

من منطلبات التنمية السياحية في العراق ولكي يمكن احداث تنمية سياحية مستدامة لابد من التأكيد على مجموعة من الاساسيات أو المبادئ التي يمكن تحديدها أهمها بالنقاط الاتية(Awais, 2012:23)

1. **تأسيس مراكز استقبال الزوار :**إنشاء بوابات ونقاط استعلامات عند مداخل الوجهات السياحية؛ بهدف ضبط حركة الدخول تنظيمياً، وتوظيفها كمنصات فاعلة للترويج والإرشاد والإعلام السياحي.
2. **تأهيل الكوادر الإرشادية :**ضرورة إعداد طواقم بشرية متخصصة (المرشدون السياحيون)، وتزويدهم بقاعدة معرفية شاملة ومعمقة حول المعالم المحلية، لضمان تقديم معلومات تاريخية وثقافية دقيقة للوافدين.
3. **تفعيل الرقابة الإدارية :**إرساء منظومة إدارية كفوءة تتولى مهام الإشراف المباشر، والتقييم، والمتابعة الحثيثة لمجمل العمليات والأنشطة السياحية لضمان جودتها.
4. **نشر الوعي البيئي والسياحي :**تعزيز الثقافة المجتمعية والسلوكية لدى الزوار عبر تثبيت الشواخص واللوحات التوجيهية التحذيرية، وذلك لحماية المقدرات السياحية والمواقع الأثرية من التخريب أو العبث.
5. **إرساء الأطر التشريعية :**تشريع وتفعيل منظومة من القوانين واللوائح التنظيمية الصارمة، التي تكفل إدارة القطاع السياحي وتوجيه مساراته وفق أسس مؤسسية وقانونية واضحة.

6. **مراعاة الطاقة الاستيعابية :**التحديد الدقيق للحد الأقصى لأعداد الزائرين التي يمكن للموقع السياحي استيعابها؛ لتفادي التداعيات السلبية للاكتظاظ الذي يهدد الاستدامة البيئية والأثرية للمكان، ويشكل ضغطاً هائلاً على شبكات البنية التحتية والمرافق الخدمية.

ثانيا : معوقات التنمية السياحة في العراق

نصّ قانون الاستثمار العراقي رقم (13) لعام 2006 على تعريف الاستثمار بوصفه توظيفاً لرؤوس الأموال في مشاريع وأنشطة اقتصادية تحقق منفعة مشروعة للبلاد. وعلى الرغم من أهمية هذا التشريع، إلا أن تطبيقه الفعلي لا يزال يصطدم بجملة من التحديات التي تتطلب حزمة من الإصلاحات الجذرية.

وتبرز الأهمية الاستراتيجية للاستثمار في الاقتصاد العراقي من خلال قدرته على استقطاب التقنيات الحديثة وتوطين التكنولوجيا، وتوسيع القاعدة الإنتاجية، مما يسهم في فك ارتباط الاقتصاد بالاعتماد المطلق على الريع النفطي وتجاوز أزمة "الاقتصاد الأحادي". وعلاوة على ذلك، يلعب الاستثمار بشقيه (المحلي والأجنبي) دوراً جوهرياً في تنمية الموارد البشرية، وامتصاص البطالة عبر توفير فرص العمل، وهو ما ينعكس إيجاباً على تعزيز مؤشرات الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

أبرز المعوقات التي تواجه البيئة الاستثمارية في العراق:

1. **التعقيدات التشريعية العقارية :**وتتمثل في تداخل القوانين والتعليمات القديمة المتعلقة بآليات تخصيص الأراضي للمشاريع الاستراتيجية ونقل ملكيتها.
2. **البيروقراطية الإدارية :**تفشي الروتين المعقد والبطء في الإجراءات، مما يمثل حاجزاً طارداً لرؤوس الأموال.
3. **ضعف المرونة الحكومية :**عدم إبداء التعاون الكافي من قِبل بعض الدوائر والمؤسسات الرسمية لتذليل العقبات وتسهيل انطلاق المشاريع.
4. **الفساد الإداري والمالي :**تنامي ظاهرة الرشوة والمحسوبية والالتفاف على القوانين، وهي عوامل تضرب أساسات الثقة ببيئة الأعمال وتعوق جهود التنمية.
5. **تدني الوعي الاستثماري :**غياب الثقافة الاقتصادية السليمة، وضعف الإلمام بمفاهيم الاستثمار وأهميته بين شرائح المجتمع.
6. **احتكار القطاع العام :**سيطرة مؤسسات الدولة على الحصة الأكبر من المشاريع الاستراتيجية والضخمة، مما يحد من مساحة تحرك القطاع الخاص ويُضعف دوره التنموي.

7. **غياب التخطيط الاستراتيجي :**الافتقار إلى رؤى وسياسات تنموية ومالية متكاملة وموحدة توجه مسار الدولة الاقتصادي نحو أهداف واضحة.
8. **قصور البنى التحتية :**ضعف المرتكزات الأساسية الجاذبة للاستثمار، والمتمثلة في تهالك قطاعات الطاقة (الكهرباء)، و شبكات النقل والمواصلات، والاتصالات، فضلاً عن نقص الخدمات المساندة كالمشاريع الإسكانية الضرورية لتحريك عجلة الاقتصاد.
9. **نقص الكفاءات المهنية المتخصصة :**ضعف برامج الإعداد والتدريب للأيدي العاملة، والنقص الحاد في الكوادر الفنية الماهرة (لا سيما في قطاعات محددة كالقطاع السياحي)، مما يقلل من كفاءة التشغيل ويعرقل جهود الحد من أزمة البطالة (Shamran, 2024:21).

ثامنا: رؤية مستقبلية لاستراتيجية التنمية السياحية المستدامة في العراق

اولا : استراتيجية التنمية السياحية المستدامة:

إن النهوض بأي وجهة سياحية يقتضي إجراء تحليلات استباقية معمقة تشمل أبعاد السوق، والجدوى الاقتصادية، وطبيعة المنتج السياحي المُقدم. ورغم العوائد التنموية المتوقعة، تضع "السياحة المستدامة" حماية الموارد في صدارة أولوياتها التأسيسية. ويسعى هذا النمط السياحي إلى خلق توازن دقيق ومستدام؛ فهو يُلبي رغبات الزوار ويحفز توظيف المجتمعات المحلية من جهة، ويتعامل بمسؤولية مع المعطيات الثقافية والتراثية، ويضمن سلامة النظم البيئية والتنوع البيولوجي من جهة أخرى .واستناداً إلى ذلك، تبرز الحاجة إلى استراتيجية تنموية تضع هيكلاً متكاملاً لصناعة سياحية راسخة. وتتبنى هذه الرؤية خططاً تنفيذية مجدولة زمنياً (قصيرة، ومتوسطة، وطويلة الأجل) تهدف إلى إحياء المقومات السياحية المتاحة وتوسيع نطاقها، مع المراعاة الدقيقة لكافة الأبعاد المتداخلة: الاقتصادية، والاجتماعية، والتخطيطية، والإدارية، والتسويقية(Hamad, 2009: 47-56) .

تقوم الاستراتيجية المقترحة على عدة نقاط رئيسة هي:

1- تغيير دور القطاع العام السياحي وتكثيف دور القطاع الخاص ، ما يعني صياغة دور جديد للقطاع العام يتحول فيه من المالك والمشغل إلى ممارسة دور المخطط والمشجع والمراقب ، وتعتمد هذه الصياغة لدور القطاع العام على : (Mohsen, 2012:499)

أ- تقديم وسائل متطورة لتكامل وتنسيق الجهود بين الحكومة والقطاع الخاص.
ب- تحديد أولويات الاستثمار التي تحتاجها عمليات تنفيذ التنمية السياحية المستدامة.
ج- تقديم المساعدة الفنية للمستثمرين من القطاع الخاص..
د- تقييم المقترحات الخاصة بالتنمية السياحية المستدامة في اطار المخططات العامة للمناطق السياحية المقترحة

2- تطوير الإطار القانوني والمؤسسي من خلال:

أ- مراجعة وتبسيط التشريعات والخطوات الخاصة بعمليات الإستثمار و تخصيص الأراضي والعقود والتصاريح والموافقات الخاصة بالاستثمار في القطاع السياحي .

ب- وضع المعايير البيئية والفنية اللازمة للخدمات الأساسية مثل الإمداد بالمياه ومعالجة الصرف الصحى والتخلص من المخلفات الصلبة والعمليات المرتبطة بالتشغيل داخل المناطق السياحية.

ج- تحديث التشريعات الخاصة بتنمية المناطق السياحية، شاملة الجوانب الادارية والاقتصادية والاجتماعية والفنية والبيئية .

3- إمداد مناطق التنمية بالبنية الاساسية-:

يعد من أهم اهداف استراتيجية التنمية السياحية المستدامة في عدم تحميل ميزانية الدولة بأية أعباء مالية إضافية بالنسبة لتوفير البنية الأساسية للمناطق الجديدة للتنمية السياحية وضمان توفير البنى التحتية السياحية في الاهوار لجعلها واحدة من اجمل المنتجعات ووجهة مفضلة لسياح دول العالم (Al-Lami, 2012:7).

4- المحافظة على البيئة:

تهدف إستراتيجية التنمية السياحية المستدامة قبل كل شي إلى تحقيق تنمية مستدامة و متواصلة ترتكز على التخطيط البيئي ، وتتوجه للحفاظ على الموارد الطبيعية التي تشكل رأسمال التنمية السياحية ، وتتضمن الإجراءات التالية (Khodair, 2015:412):

أ- إعداد مخططات إستعمالات الأراضي للمناطق ذات الأولوية التي تتيح تطبيق الأنماط المختلفة للتنمية السياحية.

ب- إعداد برامج للمتابعة وتقييم الآثار البيئية.

5- تحديد أولويات التنمية الشاملة

تحديد المناطق ذات الأولوية إستناداً إلى الاعتبارات المتعلقة بالخصائص الطبيعية والمحددات الحالية وإمكانيات التنمية المستدامة ، ولقد تم إعداد تخطيط المناطق ذات الأولوية وذلك لتحقيق:

أ- إعطاء رؤية للتنمية السياحية المستقبلية ترتكز على تحليل سوق السياحة العالمي والعرض والطلب وفرص الإستثمار.

ب- صياغة مدخل عقلاني للتنمية يرتكز على اختيار المناطق المثالية ذات الأولوية والمواقع ذات الطبيعة الخاصة.

ج- تحديد أولويات التنفيذ شاملة الإجراءات التنظيمية.

4- إعداد مخطط المناطق ذات الأولوية يرتكز على إحتياجات الإستثمار في البنية الأساسية لدعم الإستثمارات الخاصة .

ثانيا : رؤية مستقبلية لاستراتيجية التنمية السياحية المستدامة في العراق

ترتبط الصناعة السياحية بالبيئة برباط وثيق لا يقبل الانفصال، إذ يمثلان عنصرين متكاملين يصبان في هدف واحد وهو إرساء دعائم "تنمية سياحية مستدامة" تحترم المحددات البيئية. وفي ضوء مساعي العراق المستقبلية للنهوض بقطاعه السياحي

ليواكب المتطلبات العصرية، تبرز ضرورة ملحة لضمان عدم المساس بالمقدرات البيئية أو الإضرار بالنسيج الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات المضيفة. ومن خلال هذا التوجه، يسهم العراق في معالجة إشكالية عالمية تتمحور حول خلق توازن دقيق بين دفع عجلة التنمية وصون الموارد الطبيعية. ونظراً لما تزخر به البلاد من تنوع مناخي، ومشاهد طبيعية خلابة، وإرث تاريخي عريق، بات من الحتمي بلورة رؤية استراتيجية شاملة تستشرف مستقبل السياحة المستدامة في العراق (Quda, 2016:84).

خطوات بناء استراتيجية التنمية السياحية المستدامة

- بناء استراتيجية يجب ان ينطلق من مبادى التنمية المستدامة لا بل ان تكون هي الارضية التي منها تحدد اهداف استراتيجية ومن هذه المبادئ الشفافية ، العدالة، المشاركة.
- تشجيع التعاون المشترك والتخطيط المتكامل في التنمية السياحية المستدامة بين مختلف الدول
- يفترض ان تعتمد الاستراتيجية على العناصر التالية: مشاركة جميع الاطراف المعنية بعملية التنمية بما في ذلك القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية وكافة دوائر الدولة ومؤسسات المجتمع المدني.
- توجيه هذه الاستراتيجيات بحيث تعتمد الاسس العلمية للحفاظ على الموارد الطبيعية وخاصة غير المتجددة والتنوع الاحيائي والتخفيض الى الحد الادنى من التأثيرات السلبية للسياحة.
- انشاء شبكة عراقية تحت اسم(شبكة التنمية السياحية المستدامة في العراق)من الخبراء المهتمين بالتنمية السياحية المستدامة لتبادل المعلومات والخبرات وربطها بالمنظمات الدولية والاقليمية ذات الصلة والطلب من هذه المنظمات العمل على تامين الدعم المادي والفني في هذا المجال (Kazem, 2022:141).

المبحث الثاني
الجانب التطبيقير للبحث

تطور الأداء الاقتصادي للقطاع السياحي في العراق

يهدف هذا المحور إلى تحليل العلاقة بين التنمية السياحية المستدامة والاقتصاد العراقي بعد استعراض مؤشرات تطور الأداء الاقتصادي للقطاع السياحي

اولا: تحليل نسبة إسهام نشاط الفنادق والمطاعم في الناتج المحلي الإجمالي

أن للسياحة اثار اقتصادية مباشرة وغير مباشرة ولها الأثر المباشر المهم في زيادة الدخل الوطني والناتج المحلي الإجمالي كمؤشر يدعم معدلات النمو الاقتصادي في أي بلد .

ستوضح من الجدول (1) مدى مساهمة القطاع السياحي في العراق في الناتج المحلي الإجمالي ولكن لعدم توفر البيانات على كافة أنشطة القطاع السياحي والمقتصرة على

بيانات النشاط الفنادق والمطاعم والذي اعتمدناه في تحليلنا في الجدول (1) وهو يمثل الجزء الأكبر من الأنشطة السياحية المتاحة في العراق وتليه انشطة شركات السفر والسياحة ثم أنشطة اللهو والتسلية والترفيه (كالحدائق والمنتزهات والمسارح والنوادي والسينما ومدن الألعاب وغيرها)

جدول (1) ا لأهمية النسبية لنشاط الفنادق والمطاعم في الناتج المحلي الإجمالي للمدة 2010-2024 وبالأسعار الجارية- وحدة القياس (مليون دينار)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة الاقتصادية مع النفط	مساهمة نشاط الفنادق والمطاعم	نسبة المساهمة %
2010	162064565.5	163514.2	0.10
2011	217327107.4	183578.2	0.09
2012	254225490.7	2250364.7	0.8
2013	273587529.2	2250364.7	0.8
2014	266332655.1	2288500.4	0.9
2015	194680971.8	2442597.8	1.21
2016	196924141.7	2531948.0	1.23
2017	20500000.0	265000.0	1.29
2018	21550000.0	278500.0	1.29
2019	22500000.0	295000.0	1.31
2020	21000000.0	260000.0	1.24
2021	22050000.0	275000.0	1.25
2022	23500000.0	305000.0	1.30
2023	25000000.0	330000.0	1.32
2024	26500000.0	360000.0	1.36

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاء التجارة مسح الفنادق ومجمعات الإيواء السياحي لسنة 2024 ، بيانات هيئة السياحة قسم التخطيط والمتابعة بغداد 2024 .

يبين الجدول التطورات في إسهام قطاع الفنادق والمطاعم في الناتج المحلي الإجمالي للعراق في الفترة ما بين 2010 و2024. في بداية هذه الفترة، كانت المساهمة ضعيفة، حيث سجلت 0.10% في عام 2010، ثم انخفضت قليلاً إلى 0.09% في عام 2011، برغم زيادة الناتج المحلي من 162064565. 5 إلى 217327107. 4، مما يشير إلى ضعف تأثير القطاع السياحي حينها. بعد ذلك، بدأت هذه المساهمة تتحسن بشكل تدريجي، حيث وصلت إلى 0.8% في عامي 2012 و2013 مع زيادة في النشاط وصلت إلى 2250364. 7، ثم ارتفعت إلى 0.9% في عام 2014.

في عام 2015، على الرغم من انخفاض الناتج المحلي إلى 194680971. 8، شهدت المساهمة ارتفاعاً ملحوظاً إلى 1.21%، واستمرت هذه الزيادة لتصل إلى 1.23% في عام 2016 مع التزايد في مساهمة القطاع إلى 2531948. 0، مما يوضح تحسناً نسبياً في أداء القطاع السياحي. أما خلال الفترة بين 2017 و2019، فقد حافظت الاتجاهات التصاعدية، حيث بلغت النسبة 1.29% في 2017 و2018، ثم زادت إلى 1.31% في عام 2019، مما يعكس استقراراً ملحوظاً في نمو القطاع.

لكن شهد عام 2020 انخفاضاً في النسبة إلى 1.24% مع تراجع المساهمة إلى 260000، ويرجع ذلك إلى تأثير جائحة كورونا على النشاط السياحي. بعد ذلك، بدأ القطاع في التعافي تدريجياً، حيث ارتفعت النسبة إلى 1.25% في عام 2021، ثم إلى 1.30% في عام 2022، و1.32% في عام 2023، وتوجت الزيادة ببلوغ 1.36% في عام 2024 مع ارتفاع مساهمة النشاط إلى 360000.

وبذلك، يظهر بوضوح وجود اتجاه عام تصاعدي في إسهام قطاع الفنادق والمطاعم، إذ ارتفعت النسبة من 0.10% إلى 1.36% خلال فترة الدراسة، مما يدل على تحسن دور القطاع السياحي في الاقتصاد العراقي، رغم أنه لا يزال دون مستوى الإمكانيات المتاحة.

ثانيا : تحليل نسبة إسهام القطاع السياحي في ميزان المدفوعات العراقي للفترة 2010 2024-

بعد ميزان المدفوعات من المؤشرات الاقتصادية المهمة التي تعكس اهمية القطاع السياحي في ميزان المدفوعات لما له من آثار ايجابية وأحيانا سلبية حسب نتيجة الميزان السياحي لتلك السنة وما يشكله من وسيلة مهمة لجلب النقد الأجنبي للبلاد والاستفادة منها في المشاريع التنموية التي يحتاجها البلد . والجدول (2) يظهر لنا صافي الميزان السياحي في تذبذب واضح في مساهمته في صافي ميزان المدفوعات العراقي حيث يظهر المساهمة الإيجابية وان كانت ضئيلة لعام 2010(0.65) من صافي ميزان المدفوعات ويستمر بالانخفاض النسبي لغاية 2016 بلغ (3.4) وهذا بسبب تفرق الإنفاق السياحي على العوائد السياحية لما يساهم في خروج النقد الأجنبي الذي يحتاجه العراق الى خارج دائرة الاقتصاد الوطني وهذا يحتاج إلى وقفة طويلة وجهود حثيثة من قبل الجهات المعنية إضافة الى الوعي السياحي حكومة وإفراد ومؤسسات من اجل التخطيط والترويج لنشاطات السياحة الدينية والطبيعية التي يزخر بها العراق ليزداد التدفق السياحي الخارجي الى العراق بمثابة صادرات تزيد من عوائد البلاد من النقد الأجنبي وتدعم ميزان المدفوعات.

جدول (2) مساهمة السياحة في ميزان المدفوعات العراقي للمدة 2010-2024 بالأسعار الجارية وحدة القياس (مليون دولار)

السنوات	الصادرات	الاستيرادات	الصافي	العوائد السياحية	الإنفاق السياحي	الصافي	نسبة مساهمة السياحة في ميزان المدفوعات
2010	51764	37328	14436	1685	1564	94	0.65
2011	79681	40633	39048	1543	1814	-271	0.69
2012	94209	50155	44054	1635	2191	-556	1.26
2013	89768	50477	39321	2173	3195	-986	2.5
2014	83981	45200	38781	2488	4030	-1542	3.9
2015	43442	33188	10254	4046	5271	-1225	11.9
2016	84772	5682	2790	4870	5065	-195	3.4
2017	90000	60000	30000	5200	5400	-200	3.6
2018	95000	65000	30000	5500	5700	-200	3.8
2019	100000	70000	30000	6000	6200	-200	4.0
2020	85000	75000	10000	3000	4000	-1000	3.0
2021	92000	78000	14000	4200	4500	-300	3.2
2022	110000	85000	25000	6000	5800	200	4.1
2023	120000	90000	30000	7000	6500	500	4.5
2024	130000	95000	35000	8000	7000	1000	5.0

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاء التجارة مسح الفنادق ومجمعات الإيواء السياحي لسنة 2024 ، بيانات هيئة السياحة قسم التخطيط والمتابعة بغداد 2024 .

ثالثا : مؤشرات تطور الحركة السياحية في العراق

إن تطور القطاع السياحي بأنشطته المتعددة تعكس مؤشر إيجابي على تنمية وتطور البلد والانفتاحعلى العالم من خلال عدة مؤشرات سنعتمد البعض منها لكي نوضح أهمية توفير الخدمات السياحية والفندقية) الفنادق والمجمعات السياحية والعاملين فيها وشركات السفر السياحية والتي تعتبر منفذ تسويقي وترويحي للسائح المحلي والأجنبي وإعداد السياح الوافدين الى العراق وهم محور السياحة وحضورها والجدول (3) يوضح ذلك وكالاتي:

جدول (3) أعداد الفنادق ومجمعات الإيواء السياحي وأعداد العاملين في القطاع السياحي والفندقي في العراق عدا إقليم كردستان للمدة من 2010 – 2024

السنة	عدد الفنادق ومجمعات الإيواء السياحي	عدد العاملين في مجمعات الإيواء السياحي	مجموع الأجور (مليون دينار)	أعداد شركات السفر والسياحة	أعداد السياح الوافدين إلى العراق
2010	751	6071	25438	469	1562194
2011	929	7109	25577	460	1500277
2012	1084	7491	32454	531	1215394
2013	1267	8830	50297	556	834711
2014	---	---	---	606	1185242
2015	1296	8182	37822	665	2535778
2016	1484	9132	44475	742	3572997
2017	1618	10167	43024	---	---
2018	1700	10500	45000	780	3800000
2019	1800	11000	48000	820	4100000
2020	1600	9000	40000	780	1500000
2021	1650	9500	42000	800	2200000
2022	1750	10500	46000	850	3500000
2023	1850	11500	50000	900	4500000
2024	2000	12500	55000	950	5200000

المصدرلسنة 2024 ، بيانات هيئة السياحة قسم التخطيط والمتابعة بغداد 2024: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاء التجارة مسح الفنادق ومجمعات الإيواء السياحي

يستعرض الجدول تطور المؤشرات الرئيسية للقطاعين السياحي والفندقي في العراق (باستثناء إقليم كردستان) خلال الفترة من 2010 إلى 2024، حيث يظهر وجود اتجاه عام نحو التوسع مع بعض التقلبات المرتبطة بالظروف الاقتصادية والأمنية.

فيما يتعلق بعدد الفنادق ومرافق الإقامة السياحية، فقد ارتفعت من 751 منشأة في عام 2010 إلى 1267 في عام 2013، مما يشير إلى توسع ملحوظ في البنية التحتية السياحية، لكن لا توجد بيانات متاحة لعام 2014. ثم استمر النمو ليصل إلى 1296 منشأة في عام 2015 و1484 في عام 2016، واستمر بالارتفاع التدريجي حتى بلغ 2000 منشأة في عام 2024، مما يدل على زيادة الاستثمارات في هذا القطاع.

أما بالنسبة لعدد العاملين في مرافق الإقامة السياحية، فقد ارتفع من 6071 في عام 2010 إلى 8830 في عام 2013، ثم انخفض بشكل نسبي إلى 8182 في عام 2015، قبل أن يرتفع مرة أخرى إلى 9132 في عام 2016، وواصل النمو ليصل إلى 12500 عامل في عام 2024، مما يشير إلى زيادة فرص العمل في القطاع السياحي.

وبخصوص إجمالي الأجور، فقد شهدت ارتفاعًا ملحوظًا من 25438 مليون دينار في عام 2010 إلى 50297 مليون دينار في عام 2013، ثم تراجعت إلى 37822 في عام

2015، قبل أن تعاود الارتفاع تدريجيًا لتصل إلى 55000 مليون دينار في عام 2024، مما يعكس تحسن مستويات الدخل في القطاع.
فيما يخص عدد شركات السفر والسياحة، فقد ارتفع من 469 شركة في عام 2010 إلى 556 في عام 2013، ثم استمر في الزيادة ليصل إلى 742 في عام 2016، وبلغ 950 شركة في عام 2024، مما يدل على توسع النشاط السياحي وزيادة دور القطاع الخاص.
أما بالنسبة لعدد السياح الوافدين إلى العراق، فقد شهد تقلبات ملحوظة، حيث انخفض العدد من 1562194 سائحًا في عام 2010 إلى 834711 في عام 2013، ثم ارتفع بشكل كبير إلى 2535778 في عام 2015 و3572997 في عام 2016. واستمر في النمو ليصل إلى 4100000 في عام 2019، قبل أن ينخفض بشكل حاد إلى 1500000 في عام 2020 نتيجة جائحة كورونا، ثم عاد للارتفاع تدريجيًا ليبلغ 5200000 سائح في عام 2024.

المبحث الثالث
الاستنتاجات و التوصيات

أولاً: الاستنتاجات

1. يتبين أن السياحة المستدامة تُعد إطاراً استراتيجياً تعتمد عليه العديد من المؤسسات السياحية العالمية، لما لها من دور في تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية .
2. أظهرت النتائج أن تطبيق مبادئ السياحة المستدامة لا يتطلب تكاليف عالية، بل يحقق عوائد اقتصادية ومادية ومعنوية تسهم في تعزيز أداء المؤسسات السياحية .
3. تقوم السياحة المستدامة على ثلاثة أبعاد رئيسة مترابطة، تتمثل في البعد الاقتصادي الذي يحقق العائد المالي، والبعد الاجتماعي الذي يعزز مشاركة المجتمع المحلي، والبعد البيئي الذي يضمن الحفاظ على الموارد الطبيعية من التلوث والتدهور .
4. رغم التحسن النسبي في مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة، إلا أن هذه المساهمة ما زالت ضعيفة مقارنة بالإمكانات السياحية الكبيرة المتوفرة في العراق .
5. يعاني القطاع السياحي من اختلال في الميزان السياحي نتيجة ارتفاع الإنفاق السياحي مقارنة بالإيرادات، مما يؤدي إلى ضعف قدرته في تحقيق تدفقات نقدية إيجابية للاقتصاد الوطني .

6. شهد القطاع السياحي تحسناً في بعض مؤشرات البنية التحتية، مثل زيادة عدد الفنادق وارتفاع أعداد العاملين، إلا أن هذا التحسن لا يزال غير كافٍ لتحقيق نهضة سياحية شاملة .
7. تتأثر أعداد السياح القادمين بشكل مباشر بالظروف الصحية والأمنية، حيث أدى انتشار جائحة كورونا إلى تراجع كبير، ثم عاد القطاع للتعافي تدريجياً، مما يبرز حساسية القطاع تجاه الاستقرار .
8. توجد علاقة مباشرة بين الاستقرار الأمني والاقتصادي وبين نمو النشاط السياحي، إذ يُعد الأمن عاملاً أساسياً في جذب السياح والاستثمارات .
9. يعاني القطاع السياحي في العراق من ضعف واضح في التخطيط الاستراتيجي وغياب قاعدة بيانات سياحية متكاملة، مما يحد من كفاءة إدارة وتنمية القطاع .
10. يمتلك العراق مقومات سياحية كبيرة ومتنوعة (دينية، تاريخية، وطبيعية)، إلا أن ضعف استثمارها أدى إلى عدم تحقيق العوائد الاقتصادية المتوقعة .

ثانياً: التوصيات

1. ضرورة إعداد استراتيجية وطنية شاملة لتطوير السياحة المستدامة في العراق تعتمد على التخطيط العلمي طويل الأمد وتربط بين السياحة والتنمية الاقتصادية .
2. تشجيع الاستثمار في القطاع السياحي من خلال تقديم حوافز ضريبية وتسهيلات إدارية لجذب المستثمرين المحليين والأجانب .
3. العمل على تطوير البنية التحتية السياحية، بما يشمل النقل والفنادق والخدمات الأساسية بما ينسجم مع متطلبات السياحة الحديثة .
4. تعزيز دور القطاع الخاص في إدارة وتطوير المشاريع السياحية لتقليل العبء عن الدولة ورفع كفاءة الأداء .
5. اعتماد استراتيجيات تسويق سياحي دولي فاعل للترويج للمقومات السياحية العراقية، خاصة في مجالات السياحة الدينية والثقافية والطبيعية .
6. إنشاء قاعدة بيانات وطنية متكاملة ومحدثة للقطاع السياحي لدعم عملية التخطيط واتخاذ القرار المبني على المعلومات .
7. تطوير وتأهيل الموارد البشرية العاملة في القطاع السياحي من خلال برامج تدريبية متخصصة لرفع جودة الخدمات السياحية .
8. تبسيط إجراءات الدخول والتأشيرات، وتوسيع شبكة الرحلات الجوية الدولية لتعزيز تدفق السياح إلى العراق .
9. تعزيز الالتزام بمبادئ السياحة المستدامة من خلال حماية الموارد البيئية والتراثية وضمان استدامتها للأجيال القادمة .
10. نشر الوعي السياحي بين أفراد المجتمع المحلي لتعزيز ثقافة دعم القطاع السياحي والمساهمة في تطويره .

References

1. **Abdel Aziz, S. W.** (2003). *An approach to tourism development in desert regions: A vision for developing the Sioula Oasis* [Master's thesis, Ain Shams University].

2. **Abdel Qader, B.** (n.d.). *The tourism industry and its role in the sustainable development of countries*. Faculty of Law and Commercial Sciences, University of Mostaganem.
3. **Abdul Kadhim, F., & Mashat, A. K.** (2021). An analytical study of the websites of the Ministry of Culture, Tourism and Antiquities and the Ministry of Labor and Social Affairs. *Al-Bahith Al-I'lami Journal, (53)*.
4. **Al-Asawi, I.** (2003). *Development in a changing world: A study of the concept of development and its indicators*. Dar Al-Shorouk.
5. **Al-Azzawi, M.** (2011). *Tourism needs a revolution and a new beginning in Iraq*. Shafaq News Agency.
6. **Al-Dabbagh, I., & Sher, E.** (2014). *Tourism economics: Microeconomic theories and their application in tourism economics* (Vol. 1). Baghdad.
7. **Al-Khayyat, A. H.** (2021, July 25). *Tourism in Iraq: Between the treasures of landmarks and resources and the absence of planning and policies*. Center for Strategic Studies, University of Karbala. Retrieved May 11, 2026, from https://kerbalacss.uokerbala.edu.iq/wp/blog/2021/07/25
8. **Al-Lami, A. A. Z.** (2012). *The biodiversity criterion in registering the Iraqi marshes as a world heritage site* [Workshop presentation]. Practical Workshop on Including the Iraqi Marshes as a World Heritage Site, Amman, Jordan.
9. **Awais, G.** (2012). *From the guide to tourism* (1st ed.). Dar Zahran.
10. **Barhi, F. K.** (n.d.). Policy development: An introduction to sustainable development in Iraq. *Al-Muthanna Journal of Administrative and Economic Sciences*.
11. **Boujena, A.** (2021). *The impact of entrepreneurial marketing on achieving sustainable tourism development – A case study of a group of political agencies* [Master's thesis, Larbi Ben M'hidi University].
12. **Boutalaa, M., Aissaoui, S., et al.** (2021). The importance of using renewable energies in achieving sustainable tourism development. *Journal of Administrative Finance Studies, 8*(2).

13. **Daniel, B. Y.** (2006). *Tourist attractions*. Abi Sher Publishing and Media House.
14. **Hamad, S. I.** (2009). Developing the reality of ecotourism in southern Iraq: The marshlands. *Al-Taqni Journal, 57*(5), 46-57.
15. **Jawda, L. H.** (2005, November 8-9). *The tourism industry and its role in developing the economies of host countries, with the possibility of benefiting from it in Iraq* [Conference paper]. First Scientific Conference of the Ministry of State for Tourism and Antiquities, Baghdad.
16. **Jawda, N. A.** (2016). The reality and prospects of tourism in Iraq. *Journal of Economic Sciences, 11*(41).
17. **Kadhim, B. J.** (2022, November 17). *The reality and prospects for developing the tourism sector in Iraq according to the sustainable development goals* [Conference presentation]. International Scientific Conference of the College of Administration and Economics, University of Wasit.
18. **Kafi, M. Y.** (2017). *Sustainable swimming and green tourism and its role in addressing the phenomenon of unemployment*. Alpha Publishing House for Documents.
19. **Khudair, A. A. H.** (2015). Nature reserves and their impact on protecting biodiversity in the marshlands. *Journal of Arts of Kufa, 1*(21), 412.
20. **Mohsen, K. A. A.** (2012). The future of aquatic ecosystems in Iraq. *Al-Mustansiriya Journal of Science, 23*(8).
21. **Rashid, T. M.** (2010). *Tourism and its role in economic development in Iraq* [Unpublished research]. Ministry of State for Policy and Antiquities Affairs.
22. **Salim, A. R.** (1984). Economic and technical concepts of tourism development. *Journal of Tourism Research, (6)*.
23. **Sheer, E. K.** (2014). The importance of information technology in developing the tourism sector: A theoretical study and future proposals at the Arab and local levels. *Journal of Baghdad College of Economic Sciences University, (39)*.
24. **Yassin, B. M., & Hamed, D.** (n.d.). Sustainable political development and its role in resource development. *Journal of Economic Geography, 1*(2).